

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى

التكامل الصناعي بين المنشآت الصنعية والكبيرة في محافظة ديالى

إعداد

الدكتور إبراهيم جواد كاظم
مدير البحث والتطوير جامعة ديالى

هدف البحث

ان هدف البحث هو محاولة التعرف ان كان هناك تكاملا صناعيا على مستوى الانشطة الصناعية المختلفة بين المنشآت الكبيرة والصغيرة ام ان هذه المنشآت تتوزع على الانشطة كيفها اتفق ولا يوجد هناك أي شكل من اشكال التكامل بينها وبالشكل الذي يخدم حركة التطور الصناعي في المحافظة والقطر .

فترة البحث

١٩٨٩ – ١٩٩٢

الأساليب الإحصائية المستخدمة

سيتم استخدام الاساليب الاحصائية التي تتسم وطبيعة البحث وتوضيح هدفه ومن بين هذه الاساليب النسب المئوية والمعايير الاقتصادية والخرائط الصناعية.

مصادر البيانات

النشرات والتقارير الاحصائية الصادره من مديرية الاحصاء الصناعي والجهاز المركزي للاحصاء.

تمهيد

ان غياب الدراسات والبحوث المتخصصة على مستوى المحافظات يعد واحده من المشاكل التي تعيق حركة التنمية والتطور داخل هذه المحافظات على مختلف المدن وبعد ان لاقت دراستي الاولى في العام الماضي الموسومة (واقع المنشآت الصناعية في محافظة ديالى) القبول والاستحسان والتشجيع من قبل لجنة التقويم واثناء مناقشتها في الندوة العامة الخاصة بها فكرت ان أقدم بحث اخر عن المحافظة ولكن هذه المره في اطار التكامل الصناعي بين المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة في محافظة ديالى , ان مانعنيه بالتكامل الصناعي هنا هو انه يجب ان يكون هناك تعاون وتنسيق وتفاهم مشترك بين القطاعات التي تمتلك منشآت صناعية تمارس ذات النوع من النشاط وان يرقى هذا التعاون والتنسيق والتفاهم الى مستوى التكامل الذي يوفر الجهد والوقت ويستخدم ذات المستلزمات ويمتلك تقنية وخبره مختلفة يتكون البحث من اربعة فصول يوضح الاول منها واقع كل من المنشآت الكبيرة والصغيرة في محافظة ديالى خلال سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ وبشكل مستقل لكل سنة من الاخرى دون اجراء مقارنة بين مؤشرات تلك السنتين وذلك لاختلاف الظروف التي ساعدت على تكوين مثل هذه المؤشرات , أما الفصل الثاني فيتناول توزيع مؤشرات القوى العاملة والاجور والمزايا والانتماء والقيمة المضافة والمستلزمات على المنشآت الكبيرة والصغيرة خلال سنتي الحث في حين يعرض الفصل الثالث لصورة التكامل الصناعي بين كل من المنشآت الكبيرة والصغيرة على مستوى القطاعات ومن ثم على مستوى المنشآت , وفي الفصل الرابع والاخير نضع جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليه البحث , أملين ان يساهم هذا الجهد المتواضع في خدمة حركة التنمية الصناعية على مستوى محافظة ديالى اولا والقطر العزيز ثانيا والله الموفق .

فهرست البحث

الفصل الاول : واقع المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة في محافظة ديالى لسنتي
١٩٨٩ - ١٩٩٢

- ١-١ واقع المنشآت الصناعية الكبيرة خلال سنتي ١٩٨٩ - ١٩٩٢
٢-١ واقع المنشآت الصناعية الصغيرة خلال سنتي ١٩٨٩ - ١٩٩٢

الفصل الثاني : توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على مستوى
الانشطة لسنتي ١٩٨٩ - ١٩٩٢

- ١-٢ توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على مستوى
الانشطة الصناعية لسنة ١٩٨٩
٢-٢ توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على مستوى
الانشطة الصناعية لسنة ١٩٩٢

الفصل الثالث : التكامل الصناعي بين المنشآت الكبيرة والصغيرة في محافظة ديالى .

- ١-٣ التكامل على مستوى القطاعات
٢-٣ التكامل على مستوى المنشآت

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

- ١-٤ الاستنتاجات
٢-٤ التوصيات

المصادر .

الفصل الاول
واقع المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة في محافظة
ديالى لسنتي ١٩٨٩-١٩٩٢

للحديث عن واقع المنشآت الصناعية في محافظة ديالى سنركز على مؤشرات ذلك الواقع مجسدة في معطياته والتي هي (عدد المنشآت , عدد المشتغلين , الاجور والمزايا , الانتاج , المستلزمات , القيمة المضافة, معدل الاجر , وأخيرا درجة التصنيع).

ان هذه المعطيات تعطينا صورة واضحة عن مسيرة هذه المنشآت خلال فترة البحث حيث سنقوم بالاطلاع اولا على صورة او واقع المنشآت الكبيرة بعدها نطلع على واقع المنشآت الصغيرة.

تعرف المنشآت الكبيرة لاغراض الاحصاء الصناعي بانها ((تلك المنشآت التي تشتغل فيها ثلاثين مشتغلا فاكثر او ان قيمة المعدات والالات فيها اكثر من مائة الف دينار)).
اما المنشآت الصناعية الصغيرة فتعرف بانها ((المنشآت التي يشغل فيها اقل من عشرة مشتغلين وقيمة المعدات والالات فيها اقل من مائة الف دينار))

واقع المنشآت الصناعية الكبيرة خلال سنتي ١٩٨٩-١٩٩٢

عند الاطلاع على البيانات الواردة في جدول رقم (١) التي تبين واقع المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة ديالى لسنتي ١٩٨٩-١٩٩٢ فاننا لاتهدف الى اجراء مقارنة بين تلك المؤشرات لهاتين السنتين على اعتبار ان الظروف التي احاطت بتكوين هذه المؤشرات خلال هاتين السنتين تختلف اختلافا كليا من بعضها ولهذا فاننا سنقوم بالتعرف على المؤشرات الخاصة بكل سنة بشكل مستقل عن السنة الاخرى وصولا الى تكوين صورته واقع المنشآت الكبيرة في المحافظة لكل منه تماما كما عبرت عنه مؤشراتنا.

سنة ١٩٨٩ :- يظهر لنا الجدول رقم (١) ان عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة ديالى خلال سنة ١٩٨٩ هو (٦٦) منشأة يعود (٦١) منها للقطاع الخاص و (٤) للقطاع الاشتراكي ومنشأة واحدة فقط تعود للقطاع التعاوني اما عدد المشتغلين في هذه المنشآت فهو (٤٧٥٠) مشتغلا يشتغل (٢٣٨٣) منهم في القطاع الاشتراكي و (٢٢٣٠) مشتغلا في القطاع التاوني . في حين نجد ان مجموع الاجور والمزايا المدفوعة لهؤلاء المشتغلين (٧٨٢٠) الف مشتغل دفع القطاع الاشتراكي منها (٤٤٧٣) الف دينار والقطاع الخاص (٣٢٨٧) الف دينار بينهما لم يدفع القطاع التعاوني سوى (٦١) الف دينار.

لقد حققت المنشآت الصناعية في محافظة ديالى انتاجا اجماليا بلغت قيمته (٧٤٢٣٣) الف دينار ساهم القطاع الخاص بـ (٣٧٨٧٥) الف دينار تبعة القطاع الاشتراكي بـ (٣٦٠٩٧) الف دينار والقطاع التعاوني بـ (٢٦١) الف دينار اما مستلزمات الانتاج التي انفقتها هذه المنشآت فهي تساوي (٤٩١٣٢) الف دينار منها (٢٥٩١٨) الف دينار للقطاع الخاص و (٢٣٠٨١) للقطاع الاشتراكي و(١٣٣) الف دينار للقطاع التعاوني . استطاعت المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة ديالى تحقيق قيمة مضافة اجمالية قيمتها (٢٥١٠١) الف دينار حقق القطاع الاشتراكي (١٣٠١٦) الف دينار منها والقطاع الخاص (١١٩٥٧) الف دينار منها بينما لم يحقق القطاع التعاوني سوى (٢٣٨) الف دينار منها. ترواح معدل الاجر للمشتغل الواحد في المنشآت الصناعية الكبيرة بين (١٩٠٠) دينار للقطاع الاشتراكي و (١٥٠٠) دينار للقطاع الخاص و (٤٤٥) دينار للقطاع التعاوني .

بينما نجد ان درجة التصنيع الخاصة بهذه المنشآت والتي هي حاصل قسمه مستلزمات الانتاج على الانتاج وتعبير عن مدى استغلال هذه المنشآت لمدخلات الانتاج ونعني بها المستلزمات هنا بشكل امثل حيث كلما قلت نتيجة القسمة دلت على استغلال افضل لمستلزمات الانتاج وطبعا تختلف درجة التصنيع من نشاط صناعي لآخر وتؤشر فيها عوامل كثيرة بينها مستوى الفن الانتاجي المستخدم من العملية الانتاجية ومستوى خبرة المشتغلين وتأهيلهم وطبيعة المستلزمات ان كانت محلية او مستورده وهي تعتبر واحدا من أدوات تحليل الكفاءة الخاصة بالمنشآت.

وقد كانت تعادل (٦٤%) من منشآت القطاع الاشتراكي و (٥١%) في منشآت القطاع التعاوني و (٦٨%) في منشآت القطاع الخاص.

سنة ١٩٩٢ :-

لو عدنا للبيانات الواردة في جدول رقم (١) لوجدنا ان مجموع المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة ديالى لسنة ١٩٩٢ (٦٩) منشأة يود (٦٠) منها للقطاع الخاص و (٥) منشآت للقطاع الاشتراكي و (٤) منشآت للقطاع التعاوني .

يشتغل في هذه المنشآت (٤٥٣٤) مشتغلا منهم (٢٣٤٩) مشتغلا في منشآت القطاع الخاص و (٢١٦١) مشتغلا في منشآت القطاع الاشتراكي و (١١٤) مشتغلا في منشآت القطاع التعاوني . اما مجموع الاجور والمزايا التي دفعتها المنشآت الصناعية الكبيرة لمشتغليها في محافظة ديالى فهو يساوي (١٥٤٨٠) الف دينار دفع (٨٠٦١) الف دينار منها للقطاع الاشتراكي و (٧١٥٥) الف دينار للقطاع الخاص و (٢٦٤) الف دينار للقطاع التعاوني.

حققت هذه المنشآت انتاجا اجماليا قيمته (٢٠٩٧٢٨) الف دينار ساهم القطاع الخاص بـ(١٧٧٦٤٧) الف دينار منها والقطاع الاشتراكي بـ(٢٧٧٦) الف دينار والقطاع التعاوني بـ(٤٣١٥) الف دينار . بالمقابل فقد انفقت هذه المنشآت ما مجموع (١٣٧٩٢٨) الف دينار منها (١٢٤١٥١) الف دينار ساهم بها القطاع الخاص و (١٠٣١٣) الف دينار انفقها القطاع الاشتراكي و (٣٤٦٥) الف دينار كانت هي مساهمة القطاع التعاوني .

اما القيمة المضافة الاجمالية لهذه المنشآت فقد بلغت (٧١٨١٠) الف دينار ساهم القطاع الخاص بـ(٥٣٤٩٦) الف دينار منها ثم القطاع الاشتراكي بـ(١٧٤٦٤) الف دينار والقطاع التعاوني (٨٥٠) الف دينار .

في حين كان معدل الاجر لمنشآت القطاع الاشتراكي (٣٧٠٠) الف دينار للمشتغل الواحد وللمنشآت القطاع الخاص (٣٢٠٠) دينار وللمنشآت القطاع التعاوني (٢٣٠٠) دينار .

أخيرا كانت درجة التصنيع ٣٧% لمنشآت القطاع الاشتراكي و ٧٠% لمنشآت القطاع الخاص و ٨٠% لمنشآت القطاع التعاوني .

جدول رقم (١)

يبين المؤشرات الخاصة بالمنشآت الصناعية الكبيرة حسب القطاع في محافظة ديالى
لسنتي ١٩٨٩-١٩٩٢

١٩٩٢				١٩٨٩				المفردات
المجموع	خاص	تعاوني	اشتراكي	المجموع	خاص	تعاوني	اشتراكي	
٦٩	٦٠	٤	٥	٦٦	٦١	١	٤	عدد المنشآت
٤٥٢٤	٢٢٤٩	١١٤	٢١٦١	٤٧٥٠	٣٢٣٠	١٣٧	٢٣٨٣	عدد المشتغلين
٧٧	٧٧	-	-	٥٣	٥٣	-	-	عدد المشتغلين بلا اجر
١٥٤٨٠	٧١٥٥	٢٦٤	٨٠٦١	٧٨٢٠	٣٢٨٧	٦١	٤٤٧٢	الاجور والمزايا ١٠٠٠ دينار
٢٠٩٧٣٨	١٧٧٦٤٧	٤٣١٥	٢٧٧٧٦	٧٤٢٣٣	٣٧٨٧	٣٦١	٣٦٠٩٧	الانتاج للاجمالي ١٠٠٠ دينار
١٣٧٩٢٨	١٢٤١٥١	٣٤٦٥	١٠٣١٢	٤٩١٣٣	٢٥٩١	١٣٣	٢٣٠٨١	مستلزمات الانتاج ١٠٠٠ دينار
٧١٨١٠	٥٣٤٩٦	٨٥٠	١٧٤٦٤	٢٥١٠١	١١٩٥	٣٣٨	١٣٠١٦	القيمة المضافة الاجمالية ١٠٠٠ دينار
-	٧٠	٨٠	٣٧	-	٦٨	٥١	٦٤	درجة التصنيع %

١-٢ / واقع المنشآت الصناعية الصغيرة خلال سنتي ١٩٨٩-١٩٩٢

الجدول رقم (٢) يتضمن المؤشرات الخاصة بواقع المنشآت الصغيرة خلال سنتي (١٩٨٩, ١٩٩٢) والتي هي عدد المنشآت عدد المشتغلين, الاجور والمزايا المدفوعة لهم قيمة الانتاج قيمة مستلزمات الانتاج القيمة المضافة الاجمالية معدل الاجر ودرجة التصنيع وكما استعرضنا في الفقرة السابقة البيانات الخاصة بالمنشآت الصناعية الكبيرة لكل سنة على حده انطلاقا من الظروف المختلفة التي أحاطت بتكوين مؤشرات كل سنة تقوم كذلك في هذه الفقرة باستعراض مؤشرات المنشآت الصغيرة ١٩٨٩ و ١٩٩٢ بشكل مستقل لكل سنة عن السنة الاخرى.

سنة ١٩٨٩

من خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ ان عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة ديالى سنة ١٩٨٩ هو (٢٦٤١) منشأة يشتغل فيها (٥٥٤٩) مشتغلا منهم (٣١٥٨) مشتغلا بدون اجر في حين بلغت الاجور والمزايا المدفوعة للباقيين والذين يبلغ عددهم (٢٣٩٨) مشتغلا (٤٠١٣) الف دينار . استطاعت المنشآت الصغيرة ان تحقق انتاجا في هذه السنة بلغت قيمته (٧١٤٥٠) الف دينار لكنها انفقت من المستلزمات لتحقيق هذا الانتاج ما قيمته (٤٥٥٤٧) الف دينار الامر الذي جعلها تحقق قيمة مضافة اجمالية قدرها (٢٥٩٠٢) الف دينار . اما معدل الاجر للمشتغل الواحد في هذه المنشآت فقد بلغ (١٧٠٠) دينار في حين كانت درجة التصنيع (٦٤%).

سنة ١٩٩٢

البيانات الواردة فيالجدول رقم (٢) توضع لنا ايضا واقع المنشآت الصغيرة في ديالى خلال سنة ١٩٩٢ حيث بلغت المنشآت ما مجموعه (٢٥٠٠) منشأة يشتغل فيها (٤٦٤٠) مشتغلا منهم (٣٠٨١) مشتغلا بدون اجر بينما يشتغل الباقيون والذين عددهم (١٥٥٩) مشتغلا باجر كان مجموع الاجور والمزايا المدفوعة لهم (١٠٠٣٠) الف دينار. حققت هذه المنشآت انتاجا قيمته (١٩٧٥٦٤) الف دينار انفقت على مستلزمات (١١٣٠٨٣) الف دينار الامر الذي جعلها تحقق قيمة مضافة اجمالية مقدارها (٨٤٤٨١) الف دينار . هذا وقد بلغ معدل الاجر للمشتغل الواحد في هذه المنشآت خلال سنة ١٩٩٢ (٦٤٠٠) دينار بينما سجلت درجة التصنيع مانسبته (٥٧%).

جدول رقم (٢)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد المشتغلين فيها واجورهم
وقيمة الانتاج والمستلزمات في محافظة ديالى لسنتي ١٩٨٩-١٩٩٢

١٩٩٢	١٩٨٩	التفاصيل	
٢٥٠٠	٢٦٤١	عدد المنشآت	
١٥٥٩	٢٣٩١	باجر	عدد المشتغلين
٣٠٨١	٢١٥٨	بدون اجر	
٤٦٤٠	٥٥٤٩	المجموع	
١٠٠٣٠	٤٠١٣	الاجور والمزايا (١٠٠) دينار	
١٩٧٥٦٤	٧١٤٥٠	قيمة الانتاج (١٠٠) دينار	
١١٣٠٨٣	٤٥٥٤٧	قيمة المستلزمات (١٠٠٠) دينار	
٨٤٤٨١	٢٥٩٠٢	القيمة المضافة الاجمالية (١٠٠٠) دينار	
٦٤٠٠	١٧٠٠	معدل الاجور (دينار)	
%٥٧	%٦٤	درجة التصنيع /	

المصدر / تقارير مديرية الاحصاء الصناعي لسنتي ١٩٨٩-١٩٩٢ .
الفصل الثاني

توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على مستوى الأنشطة لسنتي
١٩٨٩-١٩٩٢.

خلال هذا الفصل سوف نقوم بتوزيع مؤشرات المنشآت الصناعية على مستوى القطاع وعلى مستوى الأنشطة وهذه المؤشرات هي (عدد المشتغلين الاجور والمزايا قيمة الانتاج قيمة المستلزمات القيمة المضافة) فبالنسبة للمنشآت الكبيرة يشترك اكثر من قطاع في امتلاكها وادارتها اما المنشآت الصغيرة فلا يمتلكها ويديرها سوى القطاع الخاص فقط.

١-٢ / توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على مستوى
القطاع والأنشطة لسنة ١٩٨٩

تبين لنا البيانات الواردة في جدول رقم (٣) ان القطاع الاشتراكي ساهم بنسبة اكبر من بقية القطاعات الاخرى في تكوين مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة فقد ساهم بنسبة ٥٠% بعدد المشتغلين و ٥٧% بالنسبة للاجور والرواتب و ٤٨,٦% من قيمة الانتاج و ٤٦,٩% من قيمة المستلزمات و ٥١,٨% من القيمة المضافة الاجمالية جاء بعده منافسا القطاع الخاص الذي ساهم على الوالي بنسبة ٤٧% لعدد المشتغلين و ٤٢% من الاجور والرواتب و ٥١% من قيمة الانتاج و ٥٢,٧% من قيمة المستلزمات و ٤٧,٦% من القيمة المضافة بينما لم يساهم القطاع التعاوني الا مساهمة جدا بسيطة في تكوين هذه المؤشرات.

وقد استقل القطاع الاشتراكي بنشاط واحد فقط هو صناعة الاجهزة والمعدات الكهربائية بينما استقل القطاع الخاص بعشرة أنشطة صناعية مختلفة في حين استقل القطاع التعاوني بصناعة واحدة هي صناعة الملابس الجاهزة وسوف نبحث هذا الامر بتفصيل اكثر في الفصل القادم.

اما الجدول رقم (٤) فهو يعكس لنا البيانات الخاصة بالمنشآت الصغيرة لسنة ١٩٨٩ والذي خلاله نجد ان فروع الصناعات التالية (المواد الغذائية, المعدنية المصنعة , الخدمات الصناعية , التعدين غير المعدني) قد ساهمت بما يعادل ٧٨% من قيمة انتاج هذه

المنشآت حيث ساهم كل منها بالنسب الآتية على التوالي (٢٩% ١٩% ١٨% ١٢%) وان المشتغلين في هذه المنشآت قد شكلوا مانسبته ٨١% من مجموع المشتغلين الكلي في المنشآت الصغيرة لهذه السنة بينما كانت القيمة المضافة الاجمالية لهذه الانشطة تشكل ما نسبته ٧٦% من مجموع القيمة المضافة الاجمالية للمنشآت الصغيرة حيث ساهم كل منها بالنسب الآتية على التوالي (١٩% ١٦% ٢٩% ١٢%).

جدول رقم (٣)

يبين توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة على مستوى النقاط الصناعي والقطاع في محافظة ديالى لسنة ١٩٨٩

الصناعة	القطاع	عددالمشتغلين	الاجور المدفوعة ١٠٠٠ دينار	قيمة الانتاج ١٠٠٠ دينار	قيمة المستلزمات ١٠٠٠ دينار	القيمة المضافة ١٠٠٠ دينار
صناعة المواد الغذائية	اشتراكي	٦٤	٧٦	٥٠٩	٣٩٠	١١٩
	خاص	٣٧٨	٤٧٥	١١٦٠٧	٩٣٧٠	٢٢٣٧
صناعة المشروبات	خاص	٢٥٠	٣٦٨	٩٦٦٦	٦٨٦٦	٢٨٠٠
صناعة المنسوجات	خاص	١٣٩	٢٢٣	١٣٨٧	٨٢٠	٥٦٧
صناعة الملابس الجاهزة	تعاوني	١٣٧	٦١	٢٦١	١٣٣	١٢٨
صناعة الاحذية	خاص	١٣	١٦	٢٢٦	١٥٨	٦٨
صناعة الاثاث والثوابت عدا المصنوعة من معدن	خاص	٨٥	١٨٥	٢٢٥٢	١٧٦٩	٤٨٣
صناعة الورق ومنتجات الورق	خاص	١٥	١٨	١٥٣	٩٤	٥٩
صناعة المنتجات الكيميائية الاخرى	خاص	-	-	-	-	-
المنتجات المصنوعة من النفط الخام	اشتراكي	٤٦	٦٩	٧٣٣	٢٤٣	٤٩١
	خاص	٦٦	١٥٣	١٧٠١	١٢٤٣	٤٥٩
المنتجات البلاستيكية غير غير المصنفة في مكان اخر	خاص	٢٠	١٧٧	٢٥٨٨	١٧٣٤	٨٥٤
المنتجات غير المعدنية الاخرى	خاص	٨٣٠	٩٧٠	٤٧٥٩	٢٢٨٧	٢٤٧٢
المنتجات المعدنية المصنعة عدا المكين والمعدات	خاص	٣٧٣	٥٧٣	٣٠٦٨	١٣٢١	٧٤٧
صناعة الاجهزة والمعدات الكهربائية ولوازمها	اشتراكي	٢٢٧٣	٤٣٣	٣٤٨٥٥	٢٢٤٤٩	١٢٤٠٦
صناعة معدات النقل	خاص	٦٢	١٣٠	١٤٦٨	٢٥٧	١٢١١
الصناعة التحويلية	اشتراكي	٢٣٨٣	٤٤٧٢	٣٦٠٩٧	٢٣٠٨١	١٣٠١٦
	تعاوني	١٣٧	٦١	٢٦١	١٣٣	١٢٨
	خاص	٢٢٣٠	٣٢٨٧	٣٧٨٧٥	٣٥٩١٨	١١٩٥٧
مجموع الصناعة	-	٤٧٥٠	٧٨٢٠	٧٤٢٣٣	٤٩١٣٢	٢٥١٠١

المصدر / تقرير الإحصاء الصناعي التراكمي للمنشآت الصناعية الكبيرة لسنة ١٩٨٩

جدول رقم (٤)

يبين توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الصغيرة حسب الصناعة في محافظة
ديالى لسنة ١٩٨٩

نوع الصناعة	عدد المشتغلين	الاجور المدفوعة ١٠٠٠ دينار	قيمة الانتاج ١٠٠٠ دينار	قيمة المستلزمات ١٠٠٠ دينار	القيمة المضافة ١٠٠٠ دينار
المواد الغذائية	٨٣٢	٩٨١	١٩٦٨١	١٤٩٩٨	٤٦٨٣
الملابس الجاهزة والمنسوجات	٤٦٤	٣٤٩	٤٩١٩	٣٠٤١	١٨٧٨
منتجات الخشب والاثاث	٤٦٢	٣٥٨	٦٤٠٤	٣٩٣٦	٣٤٦٨
المنتجات الورقية والطباعة	٢٣	٣١	٩١٩	٥٤٥	٣٧٤
المنتجات الكيميائية	٨٥	١٢٣	٢٣٣١	١٣٤٩	٩٨٢
التعدينيه غير المعدنيه	٣٩١	٤٦٦	٨٢٦٤	٥٣٩٦	٢٩٦٨
المنتجات المعدنيه المصنعه	٧٦٥	٤٩٨	١٣٠٩٠	٩٢٢٨	٣٨٦٣
صناعات متفرقة بضمنها المجوهرات	-	-	-	-	-
خدمات صناعية	٢٣٩٨	١٠٩٩	١٢١٦٧	٥٢٢١	٦٩٤٦
مجموع الصناعات	٥٤١٩	٢٩٠٥	٦٧٨٧٥	٤٣٧١٤	٢٤١٦١

المصدر / تقرير الإحصاء الصناعي للمنشآت الصغيرة لسنة ١٩٨٩.

٢-٢ توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة على مستوى القطاع والانشطة
لسنة ١٩٩٢

الجدول رقم (٥) يوضح لنا توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة حسب القطاع والنشاط لسنة ١٩٩٢ ومنه نلاحظ ان القطاع الخاص ساهم بنسب كبيرة وواضحة في تكوين هذه المؤشرات والتي في اعداد المشتغلين , الاجور المدفوعة , الانتاج المستلزمات , والقيمة المضافة فقد ساهم بنسبة ٤٩,٥% بعدد المشتغلين و ٤٦% بالنسبة للاجور المدفوعة و ٨٤,٧% من قيمة الانتاج و ٩٠% من قيمة الانتاج و ٩٠% من قيمة المستلزمات و ٧٤,٥% من القيمة المضافة الاجمالية , جاء بعده القطاع الاشتراكي الذي ساهم على التوالي بنسبه ٤٨% لعدد المشتغلين و ٥٢% للاجور والرواتب و ١٣% للانتاج و ٧,٥% للمستلزمات و ٣٤% من القيمة المضافة . اما القطاع التعاوني فقد كانت مساهماته في تكوين هذه المؤشرات متواضعة جدا حيث ساهم بنسبه ٢,٥% لعدد المشتغلين و ٢% للاجور و ٢,٣% من قيمة الانتاج و ٢,٥% من قيمة المستلزمات و ١,٥% من القيمة المضافة الاجمالية .

وبالنسبة للانشطة الصناعية فقد غطى القطاع الخاص تسعة أنشطة وغطى القطاع الاشتراكي نشاطين صناعيين فقط والقطاع التعاوني نشاط صناعي واحد وهذا ما سنوضحه في الفصل القادم.

اما ما يتعلق بمؤشرات المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ١٩٩٢ والتي يوضعها الجدول رقم (٦) والذي من خلاله نجد ان هناك اربعة فروع صناعية رئيسية شكلت ما نسبته ٩٢% من قيمة انتاج هذه المنشآت هي على التوالي (الخدمات الصناعية ٣٤,٥% المواد الغذائية ٣٦% المنتجات المعدنية المصنعة ١٩,٥% الخشب والاثاث ١٢% . هذا وقد مثل مجموع المشتغلين في هذه الفروع مانسبته ٩٢% من مجموع المشتغلين في هذه المنشآت لهذه السنة بينما كانت القيمة المضافة الاجمالية لهذه الانشطة تشكل ما نسبته ٩٢,٢% من مجموع القيمة المضافة الاجمالية للمنشآت الصغيرة حيث ساهم كل منها بالنسب الاتية على التوالي (٤٨,٦% ١١,٤% ١٩,٦% ١٣,٦%)

جدول رقم (٥)

يبين توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة حسب للنشاط الصناعي والقطاع في محافظة ديالى لسنة ١٩٩٢

نوع الصناعة	القطاع	عدد	الاجور	قيمة الانتاج	قيمة	القيمة
-------------	--------	-----	--------	--------------	------	--------

المضافة ١٠٠٠ دينار	المستلزمات ١٠٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار	المدفوعة ١٠٠٠ دينار	المشتغلين		
٢٧١٦٤	٩٥٦٦٠	١٢٢٨٢٤	٢٣٣٧	٦٤٩	خاص	المواد الغذائية
١٦٤٣	١٢٥٤	٢٨٩٧	٢٠٠	٦٩	خاص	المنسوجات
٨٤٩	٣٤٦٦	٤٣١٥	٢٦٤	١١٤	تعاوني	الملابس الجاهزة
١٦٧	٦٩٠	٨٥٧	٢٠	٦	خاص	الاحذية
١٧٦٦	١٣٢٧	٣٠٩٢	٨٢	٢٤	خاص	الاثاث والثوابت
١١٥	١١٩	٢٣٤	١٠	٢	خاص	الورق ومنتجات الورق
٣٩٥٨	١٥٣٠	٥٤٨٨	٢٤١	٧١	اشتراكي	المنتجات المصنوعة من النفط والفحم
٣٠١٤	٦٠٦٧	٩٠٨١	٣٠٢	٨٨	خاص	المنتجات البلاستيكية
١١٢٥١	١١٠٢٨	٢٢٢٨٩	٣٢٧٥	١٢٠٠	خاص	المنتجات غير المعدنية الاخرى
٦٠٥٤	٧٤٤٥	١٣٤٩٩	٥٩٣	١٣٠	خاص	المتجات المعدنية عدا المكائن والمعدات
١٣٥٠٦	٨٧٨٢	٢٢٢٨٨	٧٨٢٠	٢٠٩٠	اشتراكي	الاجهزة والمعدات الكهربائية
٢٣٤٠	٤٩١	٢٨٣١	٢٩٧	٦٥	خاص	معدات النقل
١٧٤٦٤	١٠٣١٢	٢٧٧٧٦	٨٠٦١	٢١٦١	اشتراكي	مجموع الصناعة التحويلية
٨٤٩	٢٤٦٦	٤٣١٥	٢٦٤	١١٤	تعاوني	
٥٣٥١٤	١٢٤٠٩١	١٧٧٦٠٥	٧١١٦	٢٢٣٣	خاص	
٧١٨٢٧	١٣٧٨٦٩	٢٠٩٦٩٦	١٥٤٤١	٤٥٠٨	-	مجموع القطاعات

المصدر : تقرير الاحصاء الصناعي التراكمي للمنشآت الكبيرة لسنة ١٩٩٢

جدول رقم (٦)

يبين توزيع مؤشرات المنشآت الصناعية الصغيرة حسب الصناعة في محافظة ديالى لسنة

١٩٨٩

قيمة المضافة ١٠٠٠ دينار	قيمة المستلزمات ١٠٠٠ دينار	قيمة الانتاج ١٠٠٠ دينار	الاجور المدفوعة ١٠٠٠ دينار	عدد المشتغلين	نوع الصناعة
٩١٥٨	٤٠٨٦٥	٥٠٠٢٣	١٥٢٨	٣١٤	المواد الغذائية
٢٩٦٣	٣٥٦١	٦٥٢٤	٦٥	٢٤١	الملابس الجاهزة والمنسوجات
١٠٨٩٠	١٢٠٣٢	٢٢٩٢٢	٧٨٢	٥٠٩	منتجات الخشب والاثاث
٤٠٣	٨٤٩	١٢٥٢	٢٩	١٤	المنتجات الورقية والطباعة
١٠٦٥	٣٧٤٣	٤٨٠٨	٤٣	١٩	المنتجات الكيماوية
١٠٣٣	١٥٤٥	٢٥٧٨	٢٣٢	٥٧	المنتجات التعدينيه غير المعدنيه
١٥٦٥٩	٢١٦٨٧	٣٧٣٤٦	١٧٨٣	٥٧٣	المنتجات المعدنيه المصنعه
٣٨٨٨٨	٢٧٢٤٩	٦٦١٣٧	٥٤٥٣	٢٨٥٧	الخدمات الصناعية
٨٠٠٥٩	١١١٥٣١	١٩١٥٩٠	٩٩١٤	٤٥٨٤	مجموع الصناعات التحويلية

المصدر : تقرير الإحصاء الصناعي للمنشآت الصغيرة لسنة ١٩٩٢ .

الفصل الثالث

التكامل الصناعي بين المنشآت الكبيرة والصغيرة في محافظة ديالى

التكامل الصناعي الذي نتشد تحقيقه يؤكد على حقيقتين هما :-

١- توزيع الأنشطة الصناعية في المحافظة على القطاعين الاشتراكي والخاص بالشكل الذي يهئ ويسهم في تكوين بيئة صناعية او بمعنى اخر مناخ صناعي تحمه وتنظمه وتسيره كافة الضوابط والتقاليد الصناعية التي تتجه في المستقبل نحو ايجاد قاعدة صناعية مشتركة بين القطاعين بالاعتماد على المستلزمات والتقنية والخبره المشتركة لكليهما .

٢- في حالة غياب الحاله رقم (١) وعند ما يتم توزيع الأنشطة الصناعية على المنشآت التابعة لقطاع واحد (اشتراكي كان ام خاص) وفي حالتنا هذه نجد ان الأنشطة الصناعية موزعه على المنشآت التابعة للقطاع الخاص يجب ان تكون هناك تنسيق وتعاون وتفاهم مشترك بين هذه المنشآت املاً في الوصول الى ذات الهدف.

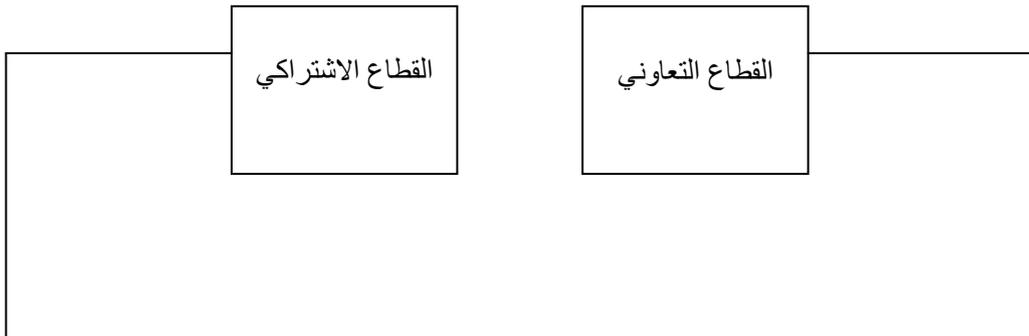
نحاول في هذا الفصل ان نستطلع خارطة توزيع الأنشطة الصناعية على مستوى القطاعات اولا والمنشآت ثانيا لنرى ما اذا كان هناك تكامل فيما بينهما ضمن هذا المعنى ام لا .

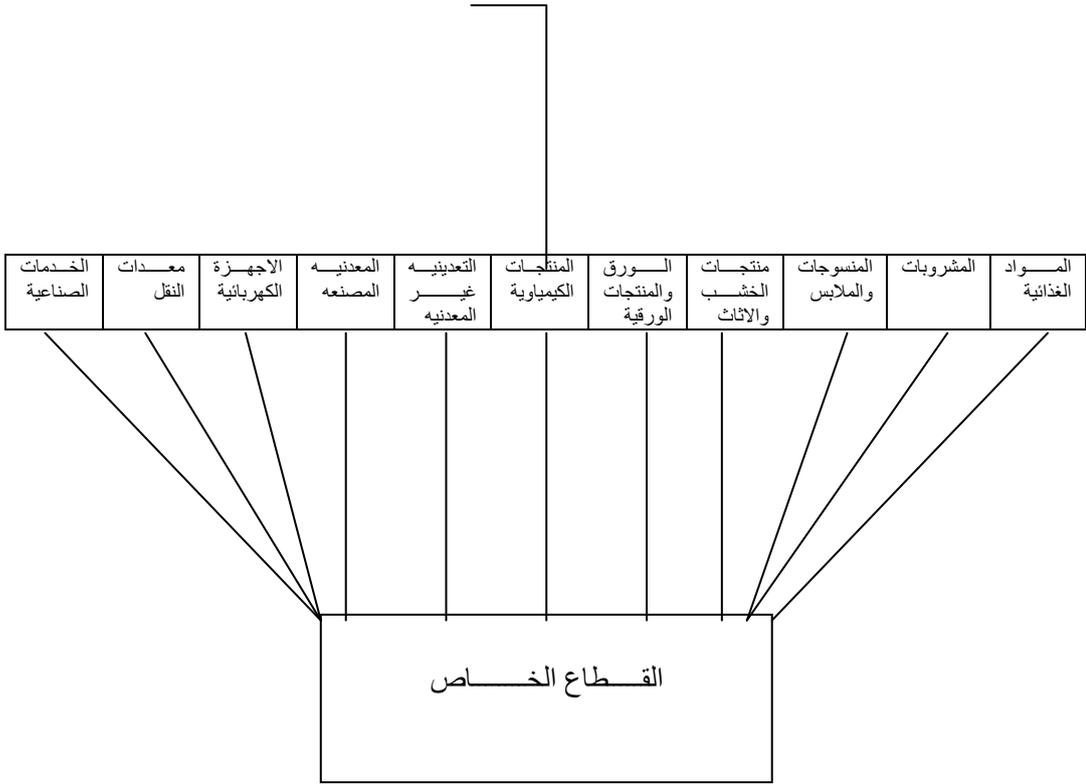
١-٢ / التكامل على مستوى القطاعات : تبين لنا الخارطة رقم (١) ص (٢١) توزيع الأنشطة الصناعية على القطاعات حيث نلاحظ كيف ان القطاع الخاص يسير ويدير عشرة أنشطة صناعية مختلفة في الوقت الذي يشترك فيه مع القطاعين الاشتراكي والتعاوني بنشاط واحد لكل منهما بينما لا يدير القطاع الاشتراكي سوى نشاط واحد يستقل فيه عن بقية القطاعات .

ان افراد القطاع الخاص بعشرة أنشطة صناعية جعله يركز على بعضها بالتأكيد على حساب الأنشطة الاخرى أي انه لم يوجه اهتمامه الى كافة هذه الأنشطة بشكل متوازن على الرغم من اهميتها لكنه ركز على قسم منها دون الاخر وحسبما ينسجم مع سياسته وفلسفته التي تعتمد على الربع السريع وياقل تكاليف ممكنه والجداول رقم (٧) يوضع لنا كيف ان هناك اربعة أنشطة صناعيه فقط واستحوذت على (٨٠-٨٤%) من عدد المشتغلين و (٧٧-٨٦%) من قيمة الانتاج في المنشآت التابعة لهذا القطاع خلال سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ ففي سنة ١٩٨٩ .

تجد ان ٨٠% من عدد المشتغلين توزعت على أنشطة (المواد الغذائية والخدمات الصناعية والمنتجات المعدنية المصنعه والصناعات التعدينيه غير المعدنيه) وبالنسب التاليه على التوالي (١٨% ٣١% ١٥% ١٦%) و ٧٧% من قيمة الانتاج ايضا تركت لدى هذه الأنشطة وبالنسب الاتية على التوالي (٣٩% ١٢% ١٤% ١٢%) .

اما في سنة ١٩٩٢ فقد بقيت هذه الانشطة الاربعة في طليعة اهتمامات القطاع الخاص حيث ضمت ٨٤% من عدد المشتغلين في القطاع الخاص موزعة بينها حسب تسلسها كلاتي (١٤% ٤٣% ١٠% ١٨%) و ٨٦% من قيمة الانتاج موزعة بين هذه الانشطة كما يأتي على التوالي (٤٧% ١٨% ١٤% ٧%).
وهنا نجد انه من حقنا ان نتساءل قائلين الاتدل خارطة توزيع الانشطة الصناعية على القطاعات وتركيز واهتمام القطاع الخاص ببعض الانشطة دون الاخر على غياب التكامل الصناعي وفق المفهوم الذي اوضعه انفا .





خارطة رقم (١) توزيع الانشطة الصناعية على القطاعات الاشتراكي والتعاوني والخاص في محافظة ديالى .

جدول رقم (٧)

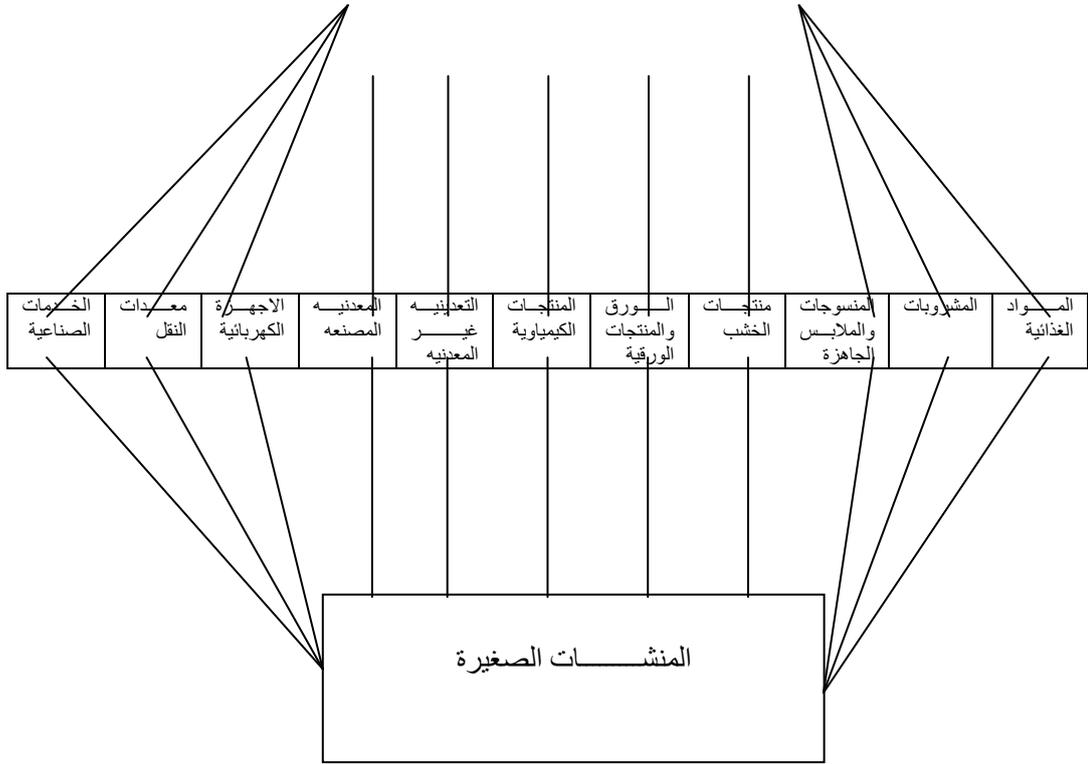
يبين النسبة المئوية لمساهمة الأنشطة الصناعية الرئيسية في تكوين عدد المشتغلين وقيمة الانتاج في القطاع الصناعي الخاص في محافظة ديالى لسنتي ١٩٨٩-١٩٩٢.

١٩٩٢		١٩٨٩		نوع الصناعة
قيمة الانتاج	عدد المشتغلين	قيمة الانتاج	عدد المشتغلين	
٤٧	١٤	٣٩	١٨	المواد الغذائية والمشروبات
١٨	٤٢	١٢	٣١	الخدمات الصناعية
١٤	١٠	١٤	١٥	المنتجات المعدنية المصنعة
٧	١٨	١٢	١٦	التعدينية غير المعدنية
٨٦	٨٤	٧٧	٨٠	مجموع النسب المئوية

ملاحظة: الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على خارطة التوزيع الصناعي للمنشآت.

الخارطة رقم (٢) ص (٢٤) تبين لنا توزيع الانشطة الصناعية على كل من المنشآت الكبيرة والصغيرة خلال سنتي البحث ومن خلالها نجد ان المنشآت الكبيرة تشترك بسبعة أنشطة فقط مع المنشآت الصغيرة وتستقل بثلاثة أنشطة هي (صناعة المشروبات صناعة الاجهزة والمعدات الكهربائية صناعة معدات النقل) اما المنشآت الصغيرة فنلاحظ انها تستقل في نشاط صناعي واحد هو (نشاط الخدمات الصناعية) نظرا لطبيعته وعلى الرغم من ان كلا النوعين من المنشآت يشتركان في تكوين المؤشرات الخاصة بهذه الأنشطة كالأيدي العاملة والانتاج لكن غياب التكامل على مستوى القطاعات ينتقل أيضا الى مستوى المنشآت نفسها فالجدول رقم (٨) الذي يعكس لنا مساهمة كل من المنشآت الكبيرة والصغيرة خلال سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ في تكوين مؤشرات هذه الأنشطة ومن خلاله نجد ان هناك بعض الأنشطة التي على الرغم من اشتراك كلا النوعين من المنشآت في ممارستها حيث يكون الثقل لهما على حساب الآخر احيانا في صنع هذا المؤشر او ذاك حيث تبين لنا البيانات الخاصة بسنة ١٩٨٩ ثقل المنشآت الصغيرة مقابل المنشآت الكبيرة في تكوين مؤشرات أنشطة المواد الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات المعدنية المصنعة بينما نجد في سنة ١٩٩٢ ثقل المنشآت الكبيرة مقابل المنشآت الصغيرة في صنع مؤشرات أنشطة المواد الغذائية والمنتجات الكيماوية والتعدينية غير المعدنية وهنا نجد من المناسب ان نسأل أيضا لنقول : ألا يعني التفاوت في صنع مؤشرات بعض الأنشطة التي يشتركان في تكوينها كلا النوعين من المنشآت (هذا التفاوت غير المتجانس) ان هناك غيابا لتفاهم وتنسيق مشترك يجب ان يكون بينهما.

المنشآت الكبيرة



خارطة رقم (٢) توزيع الانشطة الصناعية على كل من المنشآت الكبيرة والصغيرة في محافظة ديالى .

جدول رقم (٨)

يبين النسبة المئوية لمساهمة الأنشطة الصناعية الرئيسية في تكوين مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة (عدد المشتغلين قيمة الانتاج) في محافظة ديالى لسنتي ١٩٨٩-١٩٩٢

١٩٩٢				١٩٨٩				نوع الصناعة
صغيرة		كبيرة		صغيرة		كبيرة		
الاذ تاج	المشتغلين							
٢٩	٢٢	٧١	٦٧	٦٣	٧٥	٣٧	٢٥	المواد الغذائية
٦٩	٧٨	٣١	٢٢	٧٨	٧٧	٢٢	٢٣	المنسوجات والملابس والجاهزة
٨٨	٩٦	١٢	٤	٧٢	٨٤	٢٨	١٦	منتجات الخشب والاثاث
٣٥	١٨	٦٥	٨٢	٣٥	٣١	٦٥	٦٩	المنتجات الكيماوية
١٠	٥	٩٠	٩٥	٦٤	٣٢	٣٦	٦٨	التعدينيه غير المعدنيه
٧٣	٨٢	٢٧	١٥	٨٦	٦٧	١٤	٢٣	المعدنيه للمصنعه

ملاحظة: الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على خارطة التوزيع الصناعي للمنشآت في القطاع الخاص.

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ / الاستنتاجات

- ١- حققت المنشآت الصناعية الكبيرة في محافظة ديالى سنة ١٩٨٩ قيمة مضافة اجمالية مقدارها (٢٥١٠١٠) الف دينار ساهم القطاع الاشتراكي ب ٥٢% منها والقطاع الخاص بنسبة ٤٧,٦% منها والقطاع التعاوني بنسبة ٤,٤% منها مقابل (٢٠٩٧٢٨) الف دينار في سنة ١٩٩٢ ساهم القطاع الخاص بنسبة ٨٤,٧% منها والقطاع الاشتراكي بنسبة ١٢% منها والقطاع التعاوني بنسبة ٣,٣% منها.
- ٢- تراوح معدل الاجر للمشتغل الواحد في المنشآت الصناعية الكبيرة سنة ١٩٨٩ بين ١٩٠٠ دينار في القطاع الاشتراكي و ١٥٠٠ دينار في القطاع الخاص و ٤٤٥ دينار في القطاع التعاوني وفي سنة ١٩٩٢ كان معدل الاجر للمشتغل الواحد في منشآت القطاع الاشتراكي ٢٧٠٠ دينار وفي منشآت القطاع الخاص ٣٢٠٠ دينار وفي منشآت القطاع التعاوني ٢٣٠٠ دينار.
- ٣- اما درجة التصنيع الخاصه بالمنشآت الصناعية الكبيرة فقد كانت في سنة ١٩٨٩ ٢٦% لمنشآت القطاع الاشتراكي و ٤٩% لمنشآت القطاع التعاوني و ٣٢% لمنشآت القطاع الخاص بينما هي في سنة ١٩٩٢ ٦٣% لمنشآت القطاع الاشتراكي و ٢٠% لمنشآت القطاع الخاص و ٢% لمنشآت القطاع التعاوني .

٤- وبالنسبة للمنشآت الصناعية الصغيرة في محافظة ديالى فقد حققت سنة ١٩٨٩ قيمة مضافة اجمالية مقدارها (٢٣٣٥٧) الف دينار مقابل (٨٤٤٨١) الف دينار في سنة ١٩٩٢ وقد كان معدل الاجر للمشتغل الواحد في هذه المنشآت (١٧٠٠) دينار سنة ١٩٨٩ مقابل (٦٤٠٠) دينار في سنة ١٩٩٢ هذا وقد كان درجة التصنيع الخاصة بهذا النوع من المنشآت ٢٦% في سنة ١٩٨٩ مقابل ٤٣% سنة ١٩٩٢.

٥- غطى القطاع الاشتراكي في سنة ١٩٨٩ نشاطا صناعيا واحدا هو صناعة الاجهزة والمعدات الكهربائية بشكل مستقل مثلما غطى القطاع التعاوني هو الاخر نشاط صناعة الملابس الجاهزة وبشكل مستقل ايضا بينما غطى القطاع الخاص تسعة أنشطة صناعية بشكل مستقل هي على التوالي (صناعة المشروبات صناعة المنسوجات صناعة الاحذية صناعة الاثاث والثوابت صناعة الورق ومنتجاته البلاستيكية غير المصنعة المنتجات غير المعدنيه الاخرى المنتجات المعدنيه المصنفة عدى المكائن والمعدات بصناعة معدات النقل ولم يكن الامر يختلف في سنة ١٩٩٢ كذلك في مجال المنشآت الصناعية الكبيرة.

٦- تركز نشاط المنشآت الصناعية الصغيرة في سنة ١٩٨٩ حول اربعة أنشطة صناعية شكلت ٧٨% من قيمة انتاجها وهي على التوالي المواد الغذائية ٢٩% المنتجات المعدنيه المصنفة ١٩% الخدمات الصناعية ١٨% التعدين غير المعدنيه ١٢% وفي سنة ١٩٩٢ فقد تركز نشاط هذه المنشآت ايضا في اربعة أنشطة صناعية شكلت ٩٢% من قيمة انتاجها وهي على التوالي (الخدمات الصناعية ٢٤,٥% المواد الغذائية ٢٦% المنتجات المعدنيه المصنفة ١٩,٥% الخشب والاثاث ١٢%).

٤-٢ / التوصيات:

- ١- ضرورة قيام تنسيق وتعاون وتفاهم مشترك بين المنشآت الصناعية التي تمارس نفس النشاط وتعود للقطاعات (الاشتراكي والخاص والتعاوني حيث ان قيام مثل هذا التنسيق والتعاون سيؤدي الى ايجاد احد اوجه التكامل الصناعي الذي يهدف الى عدم استنزاف المواد الاولية وتشتت الايدي العاملة والخبرة الفنيه بين هذه القطاعات وهذا الامر من مسؤولية الجهات المشرفة على التنمية الصناعية في القطر (وزارة التخطيط ووزارة الصناعة والاتحاد العام للصناعات).
- ٢- في حالة تقدر قيام مثل هكذا تفاهم او تنسيق بين القطاعات المختلفة لابد من ايجاده على الاقل بين المنشآت التي تعود للقطاع الواحد بهدف ان يكون الاستثمار منظم ومدروس وغير عشوائي وخاصة تلك التي تمارس نفس النشاط الصناعي وهذا من مسؤولية الجهات الواردة في التوصيه (١) اعلاه.
- ٣- قيام التنمية الصناعية والاتحاد العام للصناعات بارشاد كافة الصناعيين في القطر وبالطريقة التي يراها مناسبة وصولا الى الهدف الاسمي والذي هو الاستثمار الصحيح للموارد البشرية والمادية والذي يقود لبناء التنمية الصناعية المنشودة التي تستند الى مناخ صناعي صحي قاعدته التخصص واطاره العام التعاون والتكامل وليس الربح السريع وظهور صناعات متنافسه تشوه صورة الصناعة وتسيئ لها.

المصادر

- ١- الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الإحصاء الصناعي - تقارير غير منشورة للمنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة لسنتي ١٩٨٩ , ١٩٩٢ .
- ٢- الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية النشر والعلاقات - المجموعة الإحصائية لسنتي ١٩٨٩ , ١٩٩٢ .
- ٣- د. ابراهيم جواد كاظم / واقع المنشآت الصناعية في محافظة ديالى خطة دراسات الجهاز المركزي للإحصاء لسنة ١٩٩٢ .